

# سرديات الحرب والتحرر: قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة من فلسطين والجنوب العالمي

إعداد:

فراس جابر      حلا علي

كانون الثاني 2026

## الحرب والتحرر في سياق عربي:

الحروب لها أثمان ولها مكاسب، ولكنها أصبحت مصدراً للرزق والتربح لكثير من الدول الغربية والشركات العالمية، وكذلك لمصانع الأسلحة، والنخب المهيمنة، وتزداد ثروات هؤلاء مع كل حرب تشن حول العالم، إذ أن الحروب تستخدم كوسيلة لتراكم رأس المال، وسرقة ونهب ثروات الشعوب الأخرى، وتحديدًا في الجنوب العالمي، ويتم التعاطي معها كمنهجية معتمدة لتجربة الأسلحة الجديدة وتكنولوجيا الحرب تمهيداً لبيعها،<sup>1</sup> ورغم محاولات الغرب تغليف الحروب الدامية التي شنّها بادعاءات نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان، القضاء على الديكتاتوريات، حماية الأقليات، وغيرها من المبررات، إلا أن السبب الحقيقي يمكن في الهيمنة وتراكم رأس المال وفتح أسواق جديدة للبضائع، وإبقاء التنمية في الجنوب في حالة تخلف، إذ خاضت الولايات المتحدة الأمريكية منذ تأسيسها وحتى عام 2022 أكثر من 400 تدخل عسكري وحرب لوحدها،<sup>2</sup> كثير منها في العقود الأخيرة داخل المنطقة العربية.

تخوض المنطقة العربية كجزء من الجنوب العالمي، وتحديدًا منذ النصف الأول من القرن الماضي مخاضاً لتحقيق الاستقلال الوطني وبناء الدولة الوطنية الحديثة أسوة بباقي العالم، ورغم تحقيق الكثير منها استقلالاً سياسياً وإنشاء دول لها دساتير وجيوش وحدود معترف بها، إلا أن معظمها حقق استقلالاً شكلياً، بينما بقي الاستعمار الغربي يتحكم بكثير من المفاصل الأساسية داخل هذه الدول، وتحديدًا في القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية مثل النفط والغاز، وتوريد السلاح، ومنع تحقيق التنمية.<sup>3</sup>

خاضت حركات التحرر العربية وتحديدًا تلك المدفوعة بأيدولوجيات قومية واشتراكية صراعاً عنيفاً على جبهتي التحرر من الاستعمار ومحاربة إنشاء "إسرائيل" على أرض فلسطين التاريخية، مدفوعة بفهم لرغبة الاستعمار في الهيمنة واخلطة المنطقة العربية لصالح مصالحه، ورغم أننا لسنا بصدد تقييم التجربة، إلا أن حركات التحرر العربية لم تنجز إلا مشروعاً مجتزئاً، إذ افتقدت الدول العربية المؤسسة حديثاً السيادة على الأرض والموارد إلا فيما ندر، وحين حاولت بجدية كما فعلت مصر في عهد الرئيس عبد الناصر من خلال تأميم قناة السويس تم شن العدوان الثلاثي، إذ أن أي محاولة حقيقية للاستقلال سرعان ما قوبلت بالهجوم العسكري وغيره من الأدوات الأخرى.

1 تامر وجيه، "الإمبريالية والرأسمالية وحرب السابع من أكتوبر" موقع صفر (2024). تاريخ الزيارة: 25/9/2025. الموقع الإلكتروني: <https://n9.cl/32kx0>.

2 "كم عدد الحروب التي خاضتها واشنطن"، الخنادق (2022). تاريخ الزيارة: 25/9/2025. الموقع الإلكتروني: <https://n9.cl/d9d6k>.  
3 وسام سعادة، "علاقات التبعية وتأرجحها قبل هذه الحرب وفي أثرها" القدس العربي (2024). تاريخ الزيارة: 25/9/2025. الموقع الإلكتروني: <https://n9.cl/a72ut>.

بقيت المنطقة العربية عرضة للاعتداء العسكري، تدبير الانقلابات العسكرية على الأنظمة الوطنية، وإذكاء الخلافات السياسية ما بين الدول العربية، وصولاً إلى لحظة احتلال العراق وتقسيمه طائفياً والسيطرة عليه أمريكياً، ومنذ بدء حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة شن الاحتلال عدداً من الهجمات على دول عربية، كشفت عن استباحة أجوائها وأراضيها، واحتلت دولة الاحتلال أجزاءً من أراضي لبنان وسوريا، كما شن الاحتلال 5 هجمات على دول عربية في غضون يومين<sup>4</sup> ولكن هذا لا يعني عدم وجود حركات تحرر عربية نشأت من منطلقات قومية واشتراكية، ولاحقاً من منطلقات إسلامية، حيث بقيت ناشطة وفاعلة في الفضاء السياسي والوطني العربي تحارب محاولات الاستعمار وأدواته تدمير مقدرات المنطقة العربية، ومنع أي إمكانية لتحقيق الوحدة والاستقلال الحقيقي.

بقيت فلسطين - رسمياً - الدولة العربية الوحيدة التي تخضع بأكملها لاحتلال أجنبي بدعم وتورط غربي كبير ومباشر، فمنذ وعد بلفور مروراً بقرار التقسيم، تورط الغرب في تأسيس دولة الاحتلال وتثبيت أركانها في قلب الجغرافية العربية، وبقدر ما عملت الميليشيات الصهيونية على ارتكاب المجازر تمهيداً للنكبة، فقد ساهمت بريطانيا في تدريب هذه الميليشيات وتزويدها بالسلاح والمؤن والدعم حتى تتمكن من تحقيق أهدافها<sup>5</sup> ومع هذا الاحتلال ظهرت حركة التحرر الوطني الفلسطينية في قلب حركات التحرر العربية والجنوبية مثلاً لرفض الخضوع لهذا الاستعمار، وخاضت الكثير من المواجهات العسكرية داخل فلسطين وخارجها مع الاحتلال، وقد ساهمت حركة التحرر الوطني الفلسطينية في إذكاء نشاط الكثير من الحركات المشابهة تمثلاً بها، وأصبحت أيقونة عالمية للنضال ضد الاستعمار والهيمنة.

جاءت أحداث السابع من تشرين أول/ أكتوبر من العام 2023 لتعيد القضية الفلسطينية لصلب الاهتمام العالمي، على المستويين الرسمي والشعبي، بعد تراجع وهجها لعقود نتيجة توقيع اتفاقية أوسلو، التي ساهمت في عزلة الفلسطينيين/ات وقضيتهم، وأدت هذه الأحداث هائلة الحجم إلى إظهار حقيقة الاحتلال ومن خلفه الغرب الاستعماري بشكل جلي، إذ دعمت معظم الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وما زالت تنفيذ جيش الاحتلال لأكبر إبادة جماعية في القرن الحالي، تبث يومياً على شاشات التلفاز، دون رغبة أو قدرة النظام العالمي على وقف هذه الإبادة، حيث بات جلياً أن للقانون الدولي معايير مزدوجة، واحدة للغرب وأخرى للجنوب.<sup>6</sup>

4 بشار أبو زكي، "ضربات إسرائيلية على 5 دول عربية في يومين فهل من رادع؟"، الجزيرة (2025). تاريخ الزيارة 28/9/2025. الرابط الإلكتروني: <https://n9.cl/m1fh5p>.

5 محمد أيوب، "قصة العلاقة الغامضة.. لماذا دعمت بريطانيا إقامة إسرائيل؟" الجزيرة (2023). تاريخ الزيارة: 26/9/2025. الموقع الإلكتروني: <https://n9.cl/84zfa5>.

6 سالي أبو عياش، "ازدواجية المعايير الدولية: كيف تكبل حقوق الفلسطينيين؟" مؤسسة الدراسات الفلسطينية (2025). تاريخ الزيارة: 26/9/2025. الموقع الإلكتروني: <https://n9.cl/zlwmh>.

لغاية كتابة هذا التقرير من فلسطين ما تزال الإبادة الجماعية مستمرة بحق الفلسطينيين/ات في قطاع غزة، ولا تزال الأهوال والمصائب متوالية دون قدرة على حصرها أو الحد من آثارها، رغم صدور كثير من التقارير البحثية الفلسطينية والعالمية، وأخرها تقرير لجنة تحقيق دولية<sup>7</sup> مستقلة تابعة للأمم المتحدة يفيد بأن "إسرائيل" ارتكبت إبادة جماعية في قطاع غزة، وبرغم الدعم والمشاركة والتواطؤ من دول الغرب في تنفيذ هذه الإبادة إلا أن القضية الفلسطينية سرعان ما أعادت للوعي العالمي - إن صح التعبير- صوابه، وأطلقت شرارة أكبر حركة احتجاج عالمية من حيث الحجم والرقعة الجغرافية وحجم الفعاليات الجماهيرية المناوئة للإبادة، وقد تميزت بمشاركة رسمية من كثير من دول الجنوب العالمي مثل جنوب إفريقيا وكولمبيا ونيكاراغوا وليبيا، وغيرها من الدول.

ما يميز الحركة الاحتجاجية العالمية أنها قد انتشرت في معظم بلدان العالم، وشملت الكثير من الفئات الاجتماعية، إذ لم تعد محصورة في أحزاب ذات توجه سياسي معين، أو في توجه مهني معين مثل العمال على سبيل المثال، بل شملت أطيافاً واسعة، والأهم أنها قد أعادت تقديم العلاقة بين الغرب والاستعمار والتحرر بدون رتوش، إذ أدرك الكثير من المشاركين في الحركة الاحتجاجية حدود حرية الرأي والتعبير عندما يصل الأمر لمجرد انتقاد الاحتلال، وأدركوا مدى تورط دولهم ونخبهم وشركاتهم في التمويل المالي والدعم العسكري والاستخباراتي والسياسي، ومدى فساد النخب الحاكمة بما فيها المنتخبين من قبلهم، وعمق ولائهم لدولة الاحتلال على خلاف مصالحهم الوطنية والأسس الأخلاقية المُدعاة ضمن نظمهم السياسية. هذا الإدراك ساهم في خلق حركة احتجاجية عالمية متجاوزة للحدود والدول، وقادرة على الربط بين الاستعمار وتراكم رأس المال والإبادة الجماعية في آن واحد.

تبقى مديات عمل الحركة الاحتجاجية العالمية تزامناً مع الصمود الأسطوري للشعب الفلسطيني داخل قطاع غزة، ومقاومة كافة أشكال الإبادة والتهجير القسري والقتل جوعاً وعطشاً، سؤالاً مفتوحاً على إمكانيات وقف الإبادة الجماعية، وفي قدرتها على إنجاز تغيير يتعلق بالواقع السياسي للغرب نحو الكف عن العبث بسيادة وأمن دول الجنوب، وعلى رأسها فلسطين، وبناء علاقات على أسس المساواة والشراكة بين البشر.

7 "لجنة تحقيق دولية مستقلة: إسرائيل ارتكبت إبادة جماعية في غزة"، الأمم المتحدة (2025). تاريخ الزيارة: 26/9/2025. الموقع الإلكتروني: <https://n9.cl/u4ai8>.

## سرديات الحرب والتحرر: لماذا التقرير؟

ذكرنا في بداية التقرير أن تبريرات الحرب تختلف عن أهدافها الحقيقية، وتحديدًا الحروب التي شنها أو تورط فيها أو حرض عليها الغرب، وكذلك تختلف الحرب عندما تتحول من صراع بين كيانيين إلى استعمار/ أو احتلال من طرف دولة ما لمجتمع أو شعب أو جزء من مجتمع أو شعب، وبرغم هذا فقد أنشأ القانون الدولي الإنساني تحديداً للحرب وعرفها على أنها "ظاهرة العنف الجماعي المنظم التي تؤثر إما على العلاقات بين مجتمعين أو أكثر أو تؤثر على علاقات القوة داخل المجتمع. وتخضع الحرب لقانون النزاع المسلح"<sup>8</sup>، وتخضع الحرب للقانون الدولي الإنساني.

يبحث هذا التقرير في سردية الحرب لا كما يراها الغرب، أو كما يحددها القانون الدولي الإنساني، ولا وفقاً لتبريرات أيديولوجية غارقة في دموية ممارسات الاحتلال، بل كما يراها الواقعون تحت تأثيرها، والمتأثرين بها مباشرة، سواء أكانوا منظمات في دول تعاني من الحرب والنزاعات، أو أشخاصاً وجدوا أنفسهم يدفعون ثمن الحرب والاحتلال، أثماناً مضاعفة جوعاً وحرماناً وتدميراً للممتلكات، وتهجيراً من البيوت والأوطان، وإعاقة، وموتاً لهم ولعائلاتهم، بطيئاً كان أم سريعاً.

يبحث التقرير في سردية التحرر، وهي الهدف النهائي للمجتمعات الخاضعة للاستعمار والاحتلال والهيمنة في الخلاص من تحكم الغرب في مصائرهم وحقوقهم، ويعرف في حالته السياسية على أنه "المقاومة النشطة ضد القوى الاستعمارية، وتحويل السلطة نحو الاستقلال السياسي والاقتصادي والتعليمي والثقافي والنفسي والقوة التي تنبع من الثقافة الأصلية للبلد والأمة المُستعمرة. تحدث هذه العملية سياسياً وتنطبق أيضاً على التفكيك النفسي، الاجتماعي، الثقافي، السياسي، الزراعي، والتعليمي للاضطهاد الاستعماري."<sup>9</sup> وكيف يصبح التحرر نقيضاً مباشراً للحرب، بحيث يصبح التحرر بكافة أدواته وأشكاله الطريقة الأساسية في إنهاء الحرب والاستغلال والهيمنة، دون الاستخفاف بعوامل الاستبداد والظلم الداخلية على كثرتها.

8 "الحرب"، منظمة أطباء بلا حدود. تاريخ الزيارة: 26/9/2025. الموقع الإلكتروني: <https://n9.cl/89yo1>.

9 "التحرر من الاستعمار"، الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ. تاريخ الزيارة: 26/9/2025. الرابط الإلكتروني:

<https://n9.cl/0gwqc>.

يجادل التقرير في كيف يمكن لأصوات الفئات المهمشة وإشراكها في الفعل التحرري أن يعمق مفهوم التحرر وجعله أكثر شمولية، بكونه لا يهدف فقط لاستقلال سياسي سيادي، وإنما كفعل يعيد تعريف التحرر بتبني مفاهيم العدالة الاجتماعية، أي توسيع مفهوم التحرر ليشمل العدالة الشاملة، خصوصاً مع كون الفئات المهمشة من أكثر الفئات التي تدفع أثمان الحرب، وعليه، فإن إحياء سرديتهم/ن وإشراكهم/ن في الفعل التحرري يمهد لمشروع تحرري تحولي شامل يتبنى قضاياهم/ن الاجتماعية ومفاهيم العدالة الاجتماعية ضمن مسيرة تحرر بأبعاد اجتماعية واقتصادية ووطنية.

يتأسس التقرير على وقع أحداث السابع من تشرين أول/ أكتوبر 2023 وما تلاها من إبادة جماعية كحدث مؤسس لمراجعة وإثراء سرديات الحرب والتحرر، كثنائية فكرية متناقضة وسببية، واحدة تؤدي للأخرى، والثانية بتحققها تنفي الأولى، هذا التأسيس دفع المؤسسات المشاركة في النقاشات إلى طرح سؤال مركزي حول كيف نفهم سرديات الحرب والتحرر من موقعنا كجنوب عالمي، وكمؤسسات فاعلة وعاملة مع شريحة اجتماعية تعاني وتدفع ثمناً للحرب، وهي شريحة الأشخاص ذوي الإعاقة.

## منهجية التقرير والتساؤلات:

يعتمد التقرير على مقارنة تحليلية تنطلق من سلسلة لقاءات عُقدت مع مجموعة من الأشخاص ذوي الإعاقة ومؤسسات تعمل في قطاع الإعاقة من الدول العربية ودول الجنوب تحت عنوان: "سلسلة سرديات الحرب والتحرر"، وقد بلغ عدد اللقاءات خمس لقاءات جرت على مدار العامين الماضيين، خصص اللقاء الأول والثاني منها للفلسطينيين/ات من الأشخاص ذوي الإعاقة وأهاليهم ومؤسساتهم، بينما عقدت اللقاءات الثلاث المتبقية على نطاق المنطقة العربية ودول الجنوب، والتي ضمت: فلسطين، مصر، السودان، لبنان، الأردن، سوريا، المغرب، تونس، موريتانيا، ماليزيا، اليمن، العراق، أفغانستان، الفلبين.

سعت السلسلة لإعادة موضعة سرديات الأشخاص ذوي الإعاقة في سياقات الحرب والتحرر، وفهم تقاطعية الإعاقة ربطاً بالحالة الاستعمارية المباشرة في فلسطين بالتركيز على الإبادة الجماعية على قطاع غزة كنقطة انطلاق في التحليل، وذلك بوصف الحالة الفلسطينية تكثيفاً لصورة الهيمنة الاستعمارية الغربية المباشرة فلسطينياً وغير المباشرة بتأثيرها على المنطقة العربية.

يبحث هذا التقرير في كيف يمكن إعادة فهم سرديات الحرب والتحرر في دول الجنوب العالمي، بالتركيز على التساؤلات التالية:

ما هي العلاقة بين العنف المنهجي الناتج عن الاستعمار والحروب وتهميش وإقصاء الأشخاص ذوي الإعاقة؟



ما هو أثر الحروب على الأشخاص ذوي الإعاقة في الدول العربية والجنوبية؟



كيف تأثرت مؤسسات الإعاقة في الدول العربية بالحروب؟



ماهي أفاق العمل التضامني العربي - الجنوبي انطلاقاً من قضايا الإعاقة والتاريخ والواقع المشترك؟



## قضايا الإعاقة العربية:

ناقش المشاركون/ات قضايا الإعاقة في المنطقة العربية وأبرز التحديات المتعلقة بها خلال هذه اللقاءات، وأكد المشاركون/ات على أن قضايا الإعاقة في المنطقة العربية تتأثر بقضايا وإشكاليات التنمية فيها نتيجة التاريخ الاستعماري المشترك، الذي تركها غارقة في الديون والتبعية الاقتصادية وحاصرها بالقواعد العسكرية، بحيث تعد القضايا الأساسية الإشكالية في هذه الدول هي الفقر، البطالة، والاقتصاد الهش الذي ينعكس على السياسات والخدمات ومنظومة العدالة الاجتماعية بشكل عام.

أكد المشاركون/ات أن هذا التاريخ المشترك أوجد تحديات مشتركة تتعلق بقضايا الإعاقة أيضاً، وعلى الرغم من ذكر معظم المشاركين/ات وجود قوانين تتعلق بالإعاقة وتوقيع معظم الدول على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إلا أن الفجوات في هذه القوانين وتطبيقها لا تزال قائمة، وذكر معظم المشاركين/ات تحديات مشتركة، أبرزها الفجوات على المستوى التشريعي والفجوات في التطبيق، غياب الأشخاص ذوي الإعاقة من مستوى صنع القرار، والتحديات الكبيرة في الوصول للحقوق الأساسية مثل التعليم، والصحة، والعمل، إضافة إلى الوصمة الاجتماعية والعنف على أساس الإعاقة والذي يصبح مركباً على أساس الإعاقة والنوع الاجتماعي للنساء ذوات الإعاقة، بالإضافة لضعف شمولية البنية التحتية الذي يحد من وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الخدمات والحياة العامة.

ذكرت المشاركة من مصر إقصاء الأشخاص ذوي الإعاقة من الترشح وعدم وجود تمثيل سياسي لهم/ن، كما أكدت إحدى المشاركات من السودان على أن الأشخاص ذوي الإعاقة يتعرضون للإقصاء بشكل مضاعف وأنهم على هامش الحياة، وأنهم خارج دائرة صنع القرار، ويتعرضون للإقصاء من الحقوق الأساسية كالتعليم، الصحة، والعمل، وأكدت مداخلتة من العراق على أن القوانين في العراق على الرغم من أنها موجودة وتحتوي على بعض الامتيازات إلا أنها غير مطبقة، كما أكد معظم المشاركين/ات كذلك على كون النساء ذوات الإعاقة يتعرضن لتمييز مضاعف على أساس النوع الاجتماعي والإعاقة، مما يجعل من كافة التحديات السابقة تأتي بوقع مضاعف عليهن.

يرى المشاركون أن تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة لا يجب أن يقتصر على تقديم الدعم، بل يتطلب ضمان مشاركتهم الكاملة في الحياة العامة، وفي صنع القرار والقيادة بما أنهم مواطنين لهم كافة الحقوق والواجبات، ولا يمكن المشاركة الكاملة دون التوقف عند النساء والفتيات ذوات الإعاقة اللواتي يعانين من التمييز المزدوج بسبب الإعاقة والنوع الاجتماعي، فهن أكثر عرضة للفقر والانقطاع من التعليم والعنف والإقصاء من سوق العمل، وغالباً ما يتم إبعادهن من البرامج القيادية ومراكز اتخاذ القرار، ولذا إن تمكين المرأة ذات الإعاقة يجب أن يكون أولوية وطنية تبدأ بإتاحة التعليم الجامع والتدريب المهني اللائق وترجم بالمشاركة الحقيقية في صنع السياسات والبرامج.

ذكر المشاركون/ات أنه على الرغم من وجود جهود من منظمات المجتمع المدني، إلا أن غياب التنسيق بين المؤسسات والاتحادات المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على المستوى الوطني والإقليمي يضعف من فاعلية العمل الجماعي، وأن هناك حاجة ملحة لبناء شراكات استراتيجية بين منظمات الإعاقة في مختلف الدول العربية، وتوحيد الجهود ضمن أجندة إقليمية مشتركة، ما من شأنه أن يعزز الضغط على الحكومات لتنفيذ التزاماتها القانونية والدستورية، بالإضافة إلى ضرورة التركيز على قضايا الإعاقة كقضية حقوقية تنموية، وليس مجرد ملف للرعاية أو المساعدات، كما أكد على ضرورة إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في صنع القرار بشكل خاص وضرورة تمثيلهم/ن في أي خطوات تتعلق بالعمل الحقوقي.

أشار المشاركون/ات أن الإشكاليات على مستوى قضايا الإعاقة هي ذاتها على مستوى قطاعات أخرى بوصفها إشكاليات هيكلية تنعكس على كافة البنى داخل الدولة، وبالتالي أي خطط لتحسين واقع الأشخاص ذوي الإعاقة لا يجب أن تكون معزولة عن العمل من أجل العدالة الاجتماعية وقضايا التنمية على المستوى الوطني والإقليمي، دون جعل العمل على قضايا الإعاقة محصوراً داخل قطاع الإعاقة فقط.

## الحروب استمرار للتهميش والاقصاء

عرضت المؤسسات وممثليها أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة في ظل الحروب والنزاعات، حيث أن الحروب والنزاعات لها تأثير هائل على حياة الأشخاص ذوي الإعاقة، إضافة إلى فقدان الحياة والتسبب بعدد كبير من الإعاقات الجديدة، وتحديدًا بتر الأطراف لدى الأطفال، إلا أن الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة يعانون كذلك من نقص حاد في أدوات النظافة وتوفر الاحتياجات الصحية، كما أن هناك فقدان للخصوصية داخل خيم النزوح داخل المخيمات، كما أن تدمير البنية التحتية والمؤسسات مقدمة الخدمات وصعوبة الوصول للإنترنت يصبح شكلاً من العنف الممارس عليهم من خلال حرمانهم من الوصول لكافة الخدمات، بما فيها الحماية من العنف. ترى المؤسسات أن هنالك غياب لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مثل حقهم في العمل داخل مختلف المؤسسات، وتهميشهم من الوصول للمساعدات الإنسانية، إضافة لغياب صوت الأشخاص ذوي الإعاقة حيث أن قليل من المؤسسات ما تستهدف الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل خاص.

أكد المشاركون/ات خلال اللقاءات على أن التاريخ الاستعماري في الجنوب كرس التبعية والهيمنة على دول الجنوب ونهب مواردها، وأغرقها في الديون والعقوبات بحجة الديمقراطية، في الوقت الذي عزز من الحروب والصراعات الداخلية والطائفية ودعم أنظمة الاستبداد السياسي فيها، بينما لم تتوقف الحروب والهجمات العسكرية على هذه الدول.

أشار العديد من المشاركين/ات إلى أثر الحرب على مضاعفة الأزمات الاقتصادية التي تمر بها الدول، فأشار أحد المشاركين إلى الوضع الاقتصادي الصعب الذي تعاني منه السودان وبشكل مضاعف بعد الحرب، حيث تم العمل بتوصيات من المؤسسات الدولية وازدادت الخصخصة منذ بدء الحرب، بينما ذكر أحد المشاركين أثر الحروب المتكررة على جنوب لبنان مؤخراً وأثرها الاقتصادي الكبير على تدني قيمة العملة اللبنانية، الأمر الذي أثر أيضاً على عمل المؤسسات وقدرتها على تقديم الخدمات خصوصاً مع انخفاض التمويل المقدم لها بعد الحرب، وذكر في نفس الوقت قصور دور الحكومة في القيام بدورها كذلك بسبب الأزمة الاقتصادية.

ناقش المشاركون/ات خصوصاً في الدول التي تعاني من الحروب الحالية أو السابقة الأثر الكبير على اقتصاداتها، وارتفاع نسب الفقر فيها، خصوصاً مع فقدان فرص العمل وارتفاع نسب البطالة وتدني الخدمات، الأمر الذي ينعكس بشكل مركب على الفئات المهمشة في هذه الدول وبشكل مضاعف على الأشخاص ذوي الإعاقة.

ترى المؤسسات أن هنالك تفاوتاً في الوصول للحقوق بين الدول العربية التي لا تتعرض للحروب وبين تلك الدول التي تعيش حروباً ونزاعات، حيث أن وصول الأشخاص ذوي الإعاقة أفضل نسبياً في الدول التي لا تعيش حالة الحرب، وترى المؤسسات أنه في كثير من الدول العربية يعد الوصول للحقوق ضعيف جداً سواء في حالة السلم أو في حالة الحرب، حيث أن الدولة مقصرة تماماً تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة.

جرى استعراض حالة اليمن فيما يتعلق بأزمة التوظيف منذ الحرب، حيث أشارت إحدى المشاركات إلى أن التوظيف الحكومي والذي كان يشمل الأشخاص ذوي الإعاقة توقف خلال الحرب، وتؤكد تقارير على أن التوظيف الحكومي في اليمن امتيازاته أعلى بكثير من امتيازات التوظيف في القطاع الخاص، إلا أنه وبسبب الحرب لم يعد بالإمكان رصد الموازنات الكافية للتوظيف الحكومي، ولذلك تم توقيفه والاعتماد على الموظفين الموجودين ومن بينهم من هم فوق سن التقاعد.<sup>10</sup>

ذكرت مشاركة من اليمن التوزيع غير العادل للمساعدات وغير الشمولي للأشخاص ذوي الإعاقة خلال الحرب، فأكدت أن توزيع المساعدات خلال الحرب من قبل المؤسسات الدولية غير عادل للأشخاص ذوي الإعاقة، وعلى الرغم من الإعلان بأن المساعدات موجهة خصيصاً للأشخاص ذوي الإعاقة إلا أن الممارسات الفعلية على أرض الواقع تكشف عن خلل في التوزيع، فتصرف هذه المساعدات في كثير من الأحيان لأسر/ أفراد من دون إعاقة، وفي بعض الأحيان يتم إيكال المهمات إلى بعض المؤسسات الوسيطة لتقوم هي بالتوزيع بالاعتماد على آليات توزيع غير منهجية، إذ تمنح المساعدات لمن يصادف وجودهم أو من يصل أولاً إلى هذه المؤسسات أو نقاط التوزيع، مفرغين هذه المساعدات من غايتها الأساسية وتكريس مظاهر الإقصاء والتمييز خصوصاً أن الآليات غير الموجهة أو الممنهجة للوصول للأشخاص ذوي الإعاقة تكون غير شمولية على مستوى الوصول وآليات التوزيع. وفي لبنان أشير إلى أن المؤسسات العاملة في قطاع الإعاقة لم تكن قادرة على الاستجابة لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة خصوصاً مع تشتت أماكن النزوح وضعف التمويل لمؤسسات المجتمع المدني وضعف دور الحكومة واستجابتها لاحتياجات النازحين/ات بشكل عام.

أكد المشاركون من السودان أن هناك تشتت في التركيز على التعامل ما بين النازحين واللاجئين، وهم بأعداد كبيرة، فالأولوية لديهم هي وقف الحرب ومنع التسليح، وإيجاد مقرات لإسكان الأشخاص ذوي الإعاقة وتوفير الحماية لهم، حيث أن الأشخاص ذوي الإعاقة يعانون معاناة كبيرة في مناطق الحرب، ولا يتم إجلائهم إلى مناطق آمنة تؤمن لهم الحياة الكريمة لأنهم ليسوا أولوية، كما أنهم الأقل وصولاً للحقوق المختلفة.

أشارت مشاركة من السودان إلى أوضاع اللاجئين والنازحين من الأشخاص ذوي الإعاقة السودانييين، حيث أنهم قد أحصوا حوالي 500 شخص ذوو إعاقة سمعية نزحوا إلى مصر، ولا يمكن التواصل معهم، وهم لوحدهم متروكين هناك، كما أن هناك عدد كبير جداً من الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية وهم تحت رعاية أولياء الأمور، وهم من المجموعات الفقيرة بالسودان، ولا توجد لديهم طريقة للوصول للمناطق الآمنة من أجل الصحة والتعليم، وكثير منهم بقي في أماكنهم لأنه لا توجد مدارس دامجة. كما أن الإعاقة المركبة تشكل التحدي الأكبر من الأشخاص ذوي الإعاقة داخل الدول المضيفة سواء في مصر أو غيرها من الدول، وقد لجأ الكثير من الأشخاص ذوي الإعاقة للتسول في زمن الحرب بسبب تردي أوضاعهم المعيشية وتحديداً مع الزيادة الكبيرة في أعداد الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية نتيجة الحروب والنزاعات.

كثير من الدول وقعت على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ولكن في كثير منها ما زالت غير مطبقة، إضافة إلى أن التشريعات والسياسات بدل أن تكون ممكنة وحافطة للحقوق تعمل عكس ذلك بأن تكون قامعة ومحددةً لدور الأشخاص ذوي الإعاقة، وقدرتهم على المشاركة الفاعلة في المجال السياسي والاجتماعي والحقوقية، وأن يكون لهم صوت مؤثر مباشرة من خلال مؤسساتهم، وهذا يعزز من دائرة التهميش المستمرة، ويمتد هذا التهميش للإعلام حيث لا يقوم بتغطية كافية لمعاناة وأصوات الأشخاص ذوي الإعاقة في مناطق الحرب والسلم على حد سواء، وهذا يساهم بدوره في تهميش حقوق ومطالب الأشخاص ذوي الإعاقة على المستوى الأوسع.

يعاني الأشخاص ذوي الإعاقة من التهميش المستمر، وكما ذكرنا، في حالي الحرب والسلم على حد سواء، إذ ينقصهم التمويل والتدريب والتأهيل، إضافة لقلّة الحماية والمساندة لهم، وهذا يقلل من قدرتهم على العمل المدني والجماعي من أجل رفع صوتهم ومطالبهم للجهات الحكومية والدولية، وتحديداً في حال الحروب والنزاعات من أجل الالتفات إلى مطالبهم واحتياجاتهم وعدم تجاهلها بحيث يصبحوا ضحايا مستمرين للحرب والتهميش.

تؤكد هذه التجارب أن الحروب لا تُنتج الإعاقة فقط، بل تُعمق أشكال التهميش القائمة، وتعيد إنتاج الإقصاء على نحو مركب، يجعل الأشخاص ذوي الإعاقة من أكثر الفئات عرضة لانتهاك الحقوق في السلم والحرب على حد سواء.

## دور الأشخاص ذوي الإعاقة وجمعياتهم خلال العدوان "الإسرائيلي" على لبنان في خريف 2024

تختبر جمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة في لبنان وضعاً استثنائياً ليس فقط من حيث الضغوط السياسية والأمنية، ولكن أيضاً بفعل تدهور الأوضاع الاقتصادية وانهيار القوة الشرائية للعملة اللبنانية، التي خسرت منذ خريف 2019 وحتى اليوم ما يزيد على 3000% من قيمتها السوقية وكذلك من قدرتها الشرائية. وبعد أن كان مستوى الحد الأدنى للأجور في لبنان بتاريخ 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2019 يساوي 450 دولار، لا يتجاوز الحد الأدنى الحالي بعد التعديلات المتتالية غير القليلة 69% من قيمته الفعلية، إذ يعادل الحد الأدنى 312 دولار. لذلك تراجعت خدمات هذه الجمعيات وتقلصت أنشطتها الثقافية والترفيهية والرياضية وحتى الأنشطة الرامية إلى جمع الأموال. كذلك انخفض حجم المعونة المقدمة لها من الجهات الممولة الوطنية والأجنبية، بينما تكاد مساهمات الحكومة تساوي صفرًا، بسبب أن مبلغ تسعة ملايين ليرة لبنانية تساوي فقط مئة دولار. وموازنة وزارة الشؤون الاجتماعية لم تعد تساوي قرابة 200 مليون دولار كما كانت قبل اندلاع الأزمة في خريف 2019.

على هذه الخلفية وقع العدوان الإسرائيلي الكبير الأخير على جنوب لبنان وجزء من منطقة البقاع الغربي والقسم الأكبر من البقاع الشمالي (سهل البقاع يشكل أكبر مساحة ممكنة من الأراضي اللبنانية (ما يتجاوز 40% قليلاً من المساحة الإجمالية). وإذا استثنينا منطقة صيدا وشرقها وقضاء جزين، تعرض جنوب لبنان بمعظمه (حوالي 2400 كيلومتر مربع) للعدوان الإسرائيلي من قصف جوي ومدفعي ومحاولات اجتياح الحدود على طول الجبهة من الغرب إلى الشرق (حوالي 100 كيلومتر). كذلك لم يوفر العدوان ضاحية بيروت الجنوبية التي يقع فيها المطار الدولي، الذي استمر يعمل رغم الغارات المتكررة على بلدات وأحياء الضاحية الجنوبية. كذلك طال القصف الجوي اليومي نهاراً وليلاً قضائي الهرمل وبعلبك في شرق لبنان وشمال شرق المنطقة. وبعد أن كان القضاء ان ملاذاً للنازحين من الجنوب في عدوان 2006، اضطر أهالي القضائين إلى النزوح. كذلك أغارت الطائرات الإسرائيلية مرات عدة على منطقتي زغرتا وعمار في شمال لبنان، حيث كان قسم من النازحين الجنوبيين والبقاعيين قد حاولوا أن يجدوا مأوى لهم في المدارس والمسكن مع أصحاب البيوت، وبعض المنشآت الرياضية والنوادي والمساجد والكنائس.

المؤسف أن ما يزيد على مليون جنوبي قد نزحوا من خمسة أفضية في الجنوب، ومن ثلاثة أفضية في البقاع، ومن ضاحية بيروت الجنوبية. اتجه القسم الأكبر منهم إلى بيروت، وجبل لبنان وبعض أفضية الشمال في مساحة تشكل حوالي ثلث لبنان. كان تواجد النازحين مركزاً في المدارس والمنشآت

والنوادي الرياضية، والمساجد والكنائس، ثم في البيوت التي نجح قسم من الجنوبيين الميسورين في استئجار وحدات سكنية. أضيف إلى النازحين استخدم قسم لا بأس به منهم سياراتهم وحافلاتهم مأوى في نزوحهم). زد على النازحين اللبنانيين قرابة 300 إلى 400 ألف سوري من اللاجئين الذين لم يكونوا قد فكروا في العودة إلى بلادهم. تم استقبال الجنوبيين في المناطق المختلفة طائفيًا ومذهبيًا وبأريحية كبيرة من المواطنين العاديين ومن السياسيين. وقد تميز الاهتمام بالنازحين أنه غير منظم ومصدره الأساسي هو المواطن العادي. لم تكن مساهمة المنظمات الإنسانية والجمعيات الأهلية اللبنانية كبيرة بصورة كافية، وهذا وضع مؤسف في الواقع. وكان الدعم المقدم من الجهات الخارجية محدوداً بالفعل. وما يصح على المؤسسات والمنظمات الأهلية الكبرى والعريقة، يصح بدرجة أكبر وأقصى على جمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة، التي سعت بكل جهدها لتقديم يد العون قدر استطاعتها. وكانت مساهمتها مشكورة وجيدة ليس فقط في توفير الدعم المادي، وإنما في السعي إلى المساعدة في توفير بعض المعينات المتوافرة، أو إصلاح بعض المعينات المتضررة لدى النازحين. بذلك كانت المعونة المحدودة نوعية ومفيدة. إلا أنها كانت مقيدة بكثير من المكبلات: قلة الإمكانيات المادية، صعوبة تحرك الأشخاص ذوي الإعاقة في ظل خطر تعرض معظم أنحاء لبنان للعديوان، قلة الأدوات والمعدات التي يمكن استعمالها في تصليح المعينات والأجهزة التعويضية.

شكل النزوح بضامة الأعداد وضيق أماكن الاستقبال وتشتت مراكز النازحين داخل المدن والبلدات الساحلية والجبالية على حد سواء ضغطاً هائلاً على عمليات الإغاثة. لذا وجدت جمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة نفسها في حالات كثيرة عاجزة عن تقديم الدعم من إمدادات غذائية بصورة كافية، ومن المساعدة في تأمين الدعم للمعينات الضرورية لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة النازحين من التحرك والتنقل لطلب المعونة، أو لتقديم المساعدات. شكلت كل هذه الصعوبات عقبات أمام النازحين ذوي الإعاقة. يسجل لجمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة حرصها على مد يد العون دون تردد، وإصرارها على تجاوز مناكفاتها وخلافاتها بهدف تكريس وجودها وتأثيرها. والمؤكد أن الجهود التي بذلتها الجمعيات بالتنسيق مع المنظمات الإنسانية، سهلت الوصول إلى عدد هام من النازحين ذوي الإعاقة المعروفين لديها أو المنتسبين إلى عضوية بعضها أو الجمعيات الزميلة الناشطة في الجنوب أو البقاع. كما نسقت بعض الجمعيات مع المؤسسات والمنظمات الإنسانية كالصليب الأحمر، والكاريتاس، والمقاصد الإسلامية، وغوث الأطفال، وأوكسفام، واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والكثير من الجهات التي حاولت تقديم العون، أو توفير بعض الدعم المادي أو الفني.

ختاماً، لا يمكن إغفال دور الحكومة وعونها المحدود. فقيام الدولة بدور ولو بسيط يساعد في تفعيل النشاط وزيادة زخمه، ويسمح للجهات الداعمة القادرة والكبيرة من منظمات محلية وأجنبية بإيلاء الاهتمام الجدي للعمل الإغاثي.

## تضامن عربي- جنوبي مع الأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين

تعتبر المؤسسات العاملة مع الأشخاص ذوي الإعاقة، والناشطين في حركة الإعاقة أن هناك ضرورة لخلق تضامن عربي وجنوبي مع الأشخاص ذوي الإعاقة ومؤسساتهم في قطاع غزة وفلسطين بصورة أكبر، حيث أن التضامن لا يجب أن يقتصر على التنديد بجرائم الاحتلال أو بتنفيذ فعاليات داخل الدول العربية والجنوبية، بل يجب أن يتوسع حتى يتم بناء علاقة تضامن مباشرة ومتواصلة على الأرض. ترى المؤسسات أن هناك ضرورة كذلك لخلق اتصال مباشر على مستوى القطاعات داخل قطاع الإعاقة، مثل التواصل بين مؤسسات تعمل مع الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية عربياً وداخل قطاع غزة، وكذلك على مستوى مؤسسات النساء ذوات الإعاقة، حتى لا يشعر هؤلاء الأشخاص بأنهم متروكين خلف الركب، بل أن هناك اهتمام بهم، وهناك قضايا مشتركة حتى في ظل تزايد حدة الإبادة الجماعية.

رأى المشاركون/ات أن الدولة سرعان ما يقل دورها بشكل ملحوظ في حالات الحرب والنزاعات، ويقع عبء تقديم الخدمات والمساعدة الإنسانية على مؤسسات المجتمع المدني إضافة لأدوارها الأخرى، كما في فلسطين والسودان واليمن، وحتى في سوريا لغاية الآن. كما عبر المشاركون/ات أن الأشخاص ذوي الإعاقة غالباً ما يصبحون في أدنى سلم أولويات الدولة خلال الحروب والنزاعات رغم أن احتياجاتهم ومتطلباتهم أعلى من غيرهم وأكثر إلحاحاً حيث قد يؤدي نقصها إلى خطر على حياتهم/ن، كما أن الخطر المحدق بهم غالباً ما يكون أعلى من المجتمع المحيط نتيجة اعتمادهم على المرافقين والمساعدين سواء من الأسرة أو من خارجها.

أظهرت إحصائيات من المؤسسات المشاركة في الحواريات أن أعداد الأشخاص ذوي الإعاقة في تزايد كبير نتيجة الحروب والنزاعات، حتى وصلت تقديرات الإعاقات الجديدة في قطاع غزة إلى حوالي 32 ألف شخص، فيما أشار المشاركون/ات من السودان أن هناك غياب كبير للإحصائيات الوطنية والأرقام حول الأشخاص ذوي الإعاقة عامة، والإعاقات الجديدة خاصة، وطالبوا بأن يكون هناك قاعدة بيانات إقليمية حول الإعاقة تستخدم من أجل المناصرة والبحث، وتقديم الخدمات.

دعت المؤسسات إلى توسيع النظر لقضية الإعاقة، بحيث لا تختزل في كونها قضية اجتماعية فقط، بل قضية تحرر وتنمية، بحيث يشارك الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل فاعل في عملية التنمية، إضافة إلى مشاركتهم في الحركة التحررية بما يساهم في ترسيخ العدالة الاجتماعية، وترى المؤسسات أن حالة التضامن بين الأشخاص ذوي الإعاقة يجب أن تتجاوز الحدود والأوطان والجنس بحيث تصبح حالة التضامن رافعة لحركة إعاقة قوية، وهذا يتطلب وحدة الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال عملهم المشترك.

رأى المشاركون/ات أن هناك أهمية لتطوير إستراتيجية عربية موحدة تشمل مما تشمله الأمن الغذائي والرعاية الصحية، العمل، والتعليم للأشخاص ذوي الإعاقة، تبنى على أساس تبادل الخبرات بين الدول التي حققت تقدماً في هذه المجالات.

فلسطينياً ترى المؤسسات أن هناك دور مهم للأشخاص ذوي الإعاقة ومؤسساتهم في ملف إعادة إعمار قطاع غزة بعد انتهاء حرب الإبادة الجماعية، حيث أن هناك قلق نتيجة التجارب السابقة من تهميشهم من هذا الملف، كما أن الإعاقة كقضية يجب أن تصبح جزء من السردية الوطنية والنضال الفلسطيني بحيث تقدم كنتيجة مباشرة للعنف الاستعماري، ولكنها تتجاوز حصرها كثمن إلى كونها جزء من النضال التحرري الفلسطيني عبر مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة فيها بشكل فاعل ومستمر.

## قضايا التحرر والإعاقة: آفاق مُحتمة

رأى المشاركون أن معظم الدول العربية لم تساهم في التصدي لحرب الإبادة الجماعية ما عدا دول عربية قليلة، ولكن معظم المساهمة الشعبية جاءت من الشعوب الأوروبية تحديداً، وهذا يعني أنه يجب العمل على دول الخليج، وتحديداً السعودية والإمارات لمد يد العون للشعوب العربية التي تعاني من الحروب مثل الشعب الفلسطيني وتحديداً في قطاع غزة.

يتزامن هذا مع التصدي للخطاب الإعلامي الغربي و"الإسرائيلي" الذي يشوه الحقائق، ويحاول التفرقة بين الشعوب من خلال أدواته الإعلامية، وبما يساهم في زيادة الفارقة بين الشعوب العربية، لذا من المهم أن يتم توضيح الحقائق وإزالة اللبس حول الحرب بما يشمل الأبعاد التاريخية للصراع، وهذا يتطلب عمل إعلامي قائم على أسس علمية موجه للشعوب العربية وكذلك في الجنوب العالمي.

شدد المشاركون أن الاحتلال والاستعمار قد تعمد التسبب في إعاقات كبيرة حتى يقلل من مساهمة المواطنين/ات في الواجبات المطلوبة منهم، ويزيد من أعباء الرعاية للأسرة وللدولة خصوصاً في ظل ضعف البنية التحتية الشمولية وسياسات الحماية الاجتماعية وضعف القدرات والسياسات الحكومية، وقد برز هذا خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى، وكذلك خلال مختلف حروب الاحتلال على قطاع غزة، حيث تشير إحصائيات حرب الإبادة الجماعية أن هناك أكثر من 32 ألف إعاقة جديدة، مما رفع نسبة الإعاقة في قطاع غزة إلى 160%.

هناك حاجة ملحة إلى إعادة صياغة الأطر السياسية والإنسانية المتعلقة بالإعاقة في سياق الحروب، بحيث يصبح التركيز على مقاربة تحررية شمولية أمر ضروري بحيث تضع هذه المقاربة الأشخاص ذوي الإعاقة في صلب السياسات والاستجابات الوطنية والإقليمية، ومن بينها دمج قضايا الإعاقة في صلب السياسات والاستجابات الوطنية والإقليمية، وتطوير آليات تنسيق فعالة بين الدول العربية - بما فيها دول الخليج - بما يعزز السيادة في مواجهة الهيمنة الخارجية. رأى المشاركون أن التسبب بالإعاقات كانت وما زالت جزءاً من سياسات وممارسات الاحتلال، وأن التسبب بالإيذاء الجسدي والنفسي للمدنيين هو ممارسة يومية من قبل الاحتلال، فيجب أن نتعامل مع الإعاقة على أنها ممارسة تحررية، وأن تصبح جزءاً من الخطاب والرواية التحررية، وذلك من خلال مشاركة تجارب الأشخاص ذوي الإعاقة خلال الحرب،

وأن يشاركوا أصواتهم في كافة المنابر العربية والجنوبية والعالمية، بما يساهم كذلك في تسليط الضوء على جرائم الاحتلال ومسؤولية الأطراف الثالثة، ويتم هذا من خلال تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة على أن يساهموا في إنتاج ونقل الخطاب التحرري، وأن يساهموا بشكل فاعل في عملية المناصرة على كافة المستويات.

على المستوى المعرفي والحركي تفتح قضايا التحرر والإعاقة آفاقاً واسعة لبناء خطاب عربي جنوبي بديل يعيد موضوعة تجارب الأشخاص ذوي الإعاقة بوصفها معرفة تحررية نضالية، بما يساهم في تفكيك الخطابات الاستعمارية المهيمنة التي تعزز في إقصائهم أو تشييء معاناتهم، بحيث تعزز التحالفات بين حركات الإعاقة ما يشكل أفقاً استراتيجياً لتوسيع قاعدة المناصرة وبناء قوة اجتماعية قادرة على التأثير على الرأي العام وصناعة السياسات وتعزيز سرديات الأشخاص ذوي الإعاقة التحررية.

## بدل خاتمة

التحرر من الاستعمار، والتخلص النهائي من الحروب الخارجية يتطلب مشاركة الشعوب العربية بكافة الفئات الاجتماعية في المسارات التحررية، وهذه المشاركة تتطلب نهوضاً اجتماعياً واقتصادياً، وحساً بالمساواة في الحقوق والواجبات، دون إقصاء أو تهميش لأي فئة اجتماعية، وتحديد الأشخاص ذوي الإعاقة. إن بناء تنمية عادلة وشاملة يصبح هدفاً تحريراً بحد ذاته، ولكنها بذات الوقت ممارسة تحررية تسهم في ترسيخ سيادة الشعوب والدول العربية

يتيح التقرير وصولاً إلى أصوات عميقة ومشاركات صريحة من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة ومؤسسات الأشخاص ذوي الإعاقة، وتحديداً في الدول العربية التي تعاني من آثار الاحتلال والاستعمار، والنزاعات التي يتم تحريضها من الخارج، هذه الأصوات تتحدث بوضوح أن كثير من الأشخاص ذوي الإعاقة هم نتيجة هذه الحروب والنزاعات، وأنهم أكثر من يدفع ثمنها في كافة مجالات الحياة من تعليم وسكن وصحة وعمل، وفقدان للحياة وسبل التكيف.

يرى الكثيرون ممن شارك في اللقاءات أن هناك آفاقاً رحبة للتعاون والشراكة بين منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة على أسس التبادل والتعلم والعمل المشترك، حيث أن القضايا المشتركة كبيرة وواسعة، وأوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة متشابهة إلى حد كبير رغم تنوع السياقات، وهم يرون إن بناء إستراتيجيات وتحالفات وشبكات ممكنة ويمكن أن تساهم بالنهوض الجدي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وفي تمثيل قضاياهم عربياً وجنوبياً وعالمياً، تمثيلاً مباشراً من خلالهم لا من خلال وسطاء أو مندوبين.

الأشخاص ذوي الإعاقة ما زالوا يستندون على عمل جمعياتهم والمؤسسات ذات العلاقة أكثر من الدول، حيث أن ضعف هذه الدول، وتراكم الأزمات الداخلية والخارجية، وضعف تمويل برامج الأشخاص ذوي الإعاقة قد أدى إلى غياب فاعل لدور مؤسسات الدولة في رعاية وحماية وتحسين حقوقهم، وعليه، يروا أن هذه مسألة يجب أن تعالج في إطار المعالجات التنموية التحررية.

تطرح هذه الورقة مقارنة للحرب والتحرر تنقل قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة من موقع الهامش إلى قلب السردية الوطنية والاجتماعية في دول الجنوب العالمي. وفي هذا السياق، فإن هذه السردية تفتح نقاشاً حول دور مؤسسات الإعاقة، ليس فقط كمقدمي خدمات أو كفاعلين إنسانيين، بل كجزء من حراك اجتماعي أوسع يسعى إلى تفكيك بنى التهميش المرتبطة بالاستعمار، والحرب، وسياسات الإقصاء بما يتجاوز عمل مؤسسات الإعاقة من الاستجابة للاحتياجات المباشرة، نحو المساهمة في بناء خطاب تحرري يربط الإعاقة بقضايا العدالة الاجتماعية والسيادة والتنمية، ويعزز من حضور أصوات الأشخاص ذوي الإعاقة كفاعلين في إنتاج السردية والمعرفة. كما تبرز الحاجة إلى توسيع مساحات العمل المشترك والتضامن العربي-الجنوبي، بما يسهم في تحويل التجارب المشتركة إلى أرضية للتنسيق والمناصرة، ويمنع اختزال قضايا الإعاقة في إطار إنساني أو إغاثي منفصل عن سياقه السياسي والاجتماعي.

## المراجع والمصادر

- أيوب، محمد، "قصة العلاقة الغامضة.. لماذا دعمت بريطانيا إقامة إسرائيل؟" **الجزيرة** (2023). تاريخ الزيارة؛ 26/9/2025. الموقع الإلكتروني: <https://n9.cl/84zfa5>.
- أبو عياش، سالي، "ازدواجية المعايير الدولية: كيف تكبّل حقوق الفلسطينيين؟" **مؤسسة الدراسات الفلسطينية** (2025). تاريخ الزيارة؛ 26/9/2025. الموقع الإلكتروني: <https://n9.cl/zlwmh>
- أبو زكي، بشار، "ضربات إسرائيلية على 5 دول عربية في يومين فهل من رادع؟" **الجزيرة** (2025). تاريخ الزيارة؛ 28/9/2025. الموقع الإلكتروني: <https://n9.cl/m1fh5>
- "الحرب،" **منظمة أطباء بلا حدود**. تاريخ الزيارة؛ 26/9/2025. الموقع الإلكتروني: <https://n9.cl/89yo1>
- "التحرر من الاستعمار،" **الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ**. تاريخ الزيارة؛ 25/9/2025. الموقع الإلكتروني: <https://n9.cl/zlwmh>
- وجيه، تامر " الإمبريالية والرأسمالية وحرب السابع من أكتوبر" **موقع صفر** (2024). تاريخ الزيارة؛ 25/9/2025. الموقع الإلكتروني: <https://n9.cl/32kx0>
- "لجنة تحقيق دولية مستقلة: إسرائيل ارتكبت إبادة جماعية في غزة،" **الأمم المتحدة** (2025). تاريخ الزيارة؛ 26/9/2025. الموقع الإلكتروني: <https://n9.cl/u4ai8>
- " كم عدد الحروب التي خاضتها واشنطن،" **الخنادق** (2022). تاريخ الزيارة؛ 25/9/2025. الموقع الإلكتروني: <https://n9.cl/d9d6k>
- سعادة، وسام "علاقات التبعية وتأرجحها قبل هذه الحرب وفي أثرها" **القدس العربي** (2024). تاريخ الزيارة؛ 25/9/2025. الموقع الإلكتروني: <https://n9.cl/a72ut>
- "خريجو الجامعات اليمنية بلا وظائف" **العربي الجديد** (2025). تاريخ الزيارة؛ 6/10/2025. الموقع الإلكتروني: <https://n9.cl/r50af5>